

مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي

* كلية العلوم السياسية / جامعة
الموصل
**دائرة نزاهة دهوك/ اقليم
كوردستان العراق
younis1986mmyy@uom-
sul.edu.iq

الباحثة: هالة علي الطيب**
باحثة من العراق

ديونس مؤيد يونس الدباغ*
باحث من العراق

ملخص :

تشهد مفهوم السيادة تبدلات وتغييرات مهمة، إذ تحول من مفهومه الجامد بأنه السلامة الإقليمية للدولة على إقليمها الجوي والبري والبحري إلى مفهوم شفاف ومرن؛ نتيجة التطورات الاستراتيجية العالمية التي اجتاحت النظام الدولي تحت مفاهيم ومسميات العولمة، والتدخل الإنساني، والإرهاب الدولي، والمجال الاستراتيجي الجديد الإلكتروني- السبيرياني وارتباط العالم إقتصادياً بالنظام الليبرالي وعملته الدولار؛ لإرغام الدول الصغرى والمتوسطة الخضوع والبقاء تحت سيطرة القوى العظمى والبرى المسيطرة على العالم بذريعة الحماية الإنسانية، والدفاع عن الحقوق والحريات، وحفظ السلام والأمن الدوليين، والعراق من الدول التي تعرضت سيادته للانتهاك والفقْدان إذ نتبعنا مفهوم سيادته المنتهك من قبل المنظمة الإنسانية للأمم المتحدة، وكيفية فرض عقوبات اقتصادية عليه، ثم الاحتلال الأمريكي والمضي بإنشاء قواعد عسكرية للقوى الدولية والإقليمية الفاعلة في المجال الحيوي العراقي؛ ليجعل منه ساحة للمواجهة بين الأضداد في البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية.

كلمات مفتاحية : السيادة، التوسع، الإرهاب الدولي، المجال الاستراتيجي.

The Future of Iraqi Sovereignty between the UN System and the Forces of External Expansion

Dr. Younis Moayed Younis Al-Dabbagh

Researcher: Hala Ali Al-Tayeb

College of Political Science/ University of Mosul, Duhok Integrity
Department/ Kurdistan Region of Iraq

ABSTRACT

The concept of sovereignty has undergone significant changes and changes, from its rigid conception of the territorial integrity of the state

over its air, land and sea region to a transparent and flexible concept, As a result of the global strategic developments that have engulfed the international system under the concepts and names of globalization, humanitarian intervention, international terrorism and the new electronic-cyber strategic area, The world's economic association with the liberal system and its dollar currency, to force small and medium-sized states to submit and remain under the control of the great and major powers controlling the world under the pretext of human protection, Defending rights and freedoms, maintaining international peace and security, and Iraq is one of the countries whose sovereignty has been violated and lost, If we follow the concept of its violated sovereignty by the UN humanitarian organization, and how to impose economic sanctions on it, Then the American occupation and the continuation of the establishment of military bases for international and regional forces active in the Iraqi vital field, to make it an arena for confrontation between the opposites in the strategic regional and international environment.

KEY WORDS: sovereignty, expansion, international terrorism, strategic field.

المقدمة

Keywords: تشغل السيادة حيزاً واسعاً في مجالات البحث والنقاش والجدل في الأوساط القانونية والسياسية والفكرية في كل بقاع العالم لاسيما في ظل المستجدات الدولية التي اجتاحت النظام الدولي وأفرزت مفردات عدة مثل العولمة، والتدخل الإنساني، والإرهاب الدولية؛ لإرغام الدول صاحبة السيادة للخضوع تحت ذريعة الحماية الإنسانية، ونشر قيم الديمقراطية، لذلك مرت السيادة بمراحل عدة، بعد أن كانت نطاقها يمارس على الشعوب والأقاليم بصورة مطلقة، إلا أن تطور النظام الدولي حدّ من هذه المراحل بصورة تدريجية وجعلت من هذه السيادة تهتز تدريجياً أمام هذه التطورات بحجة التعاون الدولي؛ ليتقلص مبدأ السيادة، وبناءً على ذلك أصبحت السيادة ذات مفهوم مرّن ومتحول ومطاطي في ظل التطورات الاستراتيجية العالمية، والعراق من الدول الضعيفة التي تعرضت سيادته إلى الانتهاك والاختراق من قبل القوى سواء أكانت منظومة الأمم المتحدة

صاحبة الإنسانية أم الولايات المتحدة الأمريكية التي نصبت نفسها حامية النظام العالمي وجعلت من هناك سيادة واحدة هي السيادة الكونية المسؤولة عنها أم القوى الإقليمية -تركيا- كونها فاعلاً إقليمياً متحرراً لاسيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بعد عام 2002، ومحاولة إعادة المجالات الحيوية السابقة إلى حلمهم الإسلامي الإمبراطوري عبر التدخلات العسكرية والسياسية

أهمية البحث:

بيان مفهوم السيادة في المنطلق القانوني والسياسي ومراحل تطوره، في ظل التدخلات الإنسانية للقوى الكبرى في النظام الدولي، وكيف أثرت الأمم المتحدة على سيادة الدولة العراقية، وما تلاه من قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، والتدخل في شؤونه الداخلية تحت مسمى الانتهاكات الصارمة لحقوق الإنسان بعده من الدول والشعوب المعادية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أفسح المجال أمام التدخلات الإقليمية في شؤونه الداخلية لفرض إرادة الطرف القوي على حساب المصلحة الوطنية العراقية.

اشكالية البحث:

تعتمد سيادة الدولة وتحقق بصورة مطلقة على مقومات قوة الدولة، وقدرتها في الدفاع عن سلامتها الإقليمية - البري والجوي والبحري والسيبراني - وهبتها امام البيئتين الإقليمية والدولية، الا انه حتى الدول القوية على المستوى الإقليمي والدولي تتعرض الى اختراق السيادة، فكيف الامر للدول الضعيفة، والفاشلة، ومسلوبة الارادة، وقوى الداخل متفرقة غير موحدة، والعراق من الدول التي تعرضت سيادته لاقسى اختبار عبر مراحل مختلفة من تاريخه السياسي، والسؤال المركزي هل العراق دولة ذات سيادة؟ والاجابة على هذا السؤال يكون عبر الاسئلة الآتية:

- كيف تطور مفهوم السيادة في البيئة الاستراتيجية الدولية؟
- هل أثرت المنظمة الإنسانية - الأمم المتحدة- في السيادة العراقية؟
- كيف باتت السيادة العراقية بعد عام 2003؟
- كيف أثرت تركيا على السيادة العراقية؟
- ما هو مستقبل السيادة العراقية؟

فرضية البحث:

العراق من القوى الضعيفة في النظام الدولي، الذي يمارس بحقه اختراق سيادته من قبل القوى الدولية والاقليمية، وبحالة الضعف الداخلي العراقي ستكون مستمراً منتهك السيادة من قبل القوى الدولية والاقليمية.

منهجية البحث:

لغرض الإجابة على اشكالية البحث وفرضيته فتم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي للوصول الى مستقبل السيادة العراقية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على محاور عدة فضلاً عن مقدمة وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات فخص الأول: تطور مفهوم السيادة في النظام الدولي، ودرس الثاني: السيادة العراقية وقرارات الأمم المتحدة حامية الانسانية، وتناول الثالث: السيادة العراقية بين الوصاية والاختراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وبحث الرابع: السيادة العراقية بين الامتداد الإقليمي والقضاء على الحلم الكوردي من قبل الدولة التركية، بين الخامس: مستقبل السيادة العراقية.

المحور الاول: - تطور مفهوم السيادة في النظام الدولي

أولاً:- مفهوم السيادة: السيادة لها مفهوم قانوني وسياسي، فالقانوني له وجهان هما: خارجي: الذي يعني عدم الخضوع لسلطة خارجية من دولة أخرى أي أنها (مستقلة) خارجياً

تمثل كياناً قانونياً على الصعيد الخارجي وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية باعتبارها عضواً في الجماعة الدولية، اما الداخلي: فهي السلطة العامة القائمة ولا توجد سلطة أخرى مساوية لها، وهي سلطة الأمر والنهي والردع⁽¹⁾. ومن ثم فإن جميع مفاهيم السيادة من المنطلق السياسي والقانوني هي سلطة عليا ومطلقة وشاملة، وعلى الافراد الالتزام بها ولا يمكن التنازل عنها دائمة لا تتجزأ تحكم الأمور والعلاقات سواء أكانت التي تجري داخل الدولة أم خارجها⁽²⁾.

اما السيادة حسب المفهوم السياسي مرتبط بشخص الحاكم ووصف هذا الحاكم بأنه (السيد) أي صاحب السلطة، ولأن السلطة تختلف عن القوة، إلا أنها شرطان يلزم توافرها لإكمال معنى السيادة بمفهومها السابق. فالقوة حالة تلحق بشخص معين يستطيع عبرها الزام الآخرين، في حين السلطة تعطي للشخص الحق في امكانية توجيه الآخرين والزامهم بسماع الأوامر الصادرة لهم وطاعته وعليهم تنفيذها، ولكون القوة حق مكتسب بطريق مشروع دون حاجة الى السلطة بمفهومها السياسي إلا أنه في هذه الحالة يمثل نوعاً من الاعتداء على سيادة الدولة الداخلية، بينما السلطة التي تلحق بها صفة القوة إلا أنها تتولد مع مولد الجماعة لأن السلطة تحقق النظام والحرية وهي ظاهرة اجتماعية بدونها لا يمكن تصورها بدون الجماعة، وتلك الجماعة تطورت وظهرت بمظهر الدولة الحديثة عام 1648، التي لا تقوم إلا بأركانها الاربعة (الاقليم-الشعب-السلطة السياسية).

جميع مفاهيم السيادة من المنطلق السياسي والقانوني هي سلطة عليا ومطلقة وشاملة

(1) ايمن احمد الورداني، مصدر سابق، ص48؛ ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية: الواقع وآفاق المستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد21، 2021، ص4.

(2) فيصل اباد جعفر، مصدر سابق، ص326.

ثانياً: التطور التاريخي للسيادة :

السيادة بعدها ظاهرة قانونية مرت بتطورات تاريخية بدأ من العصر القديم وصولاً الى العصر الحديث⁽³⁾؛ لان فكرة السيادة قد نشأت وتطورت مع تطور شكل الدولة، فالإغريق أسبق المجتمعات التي اجتهدت الى اقامة مجتمع سياسي ضمن نظام واضح المعالم يتميز بالثبات، فأصدرت قوانين؛ لانهاء الخلاف بين ابناء الشعب عن طريق المحاكم، وتنظيم علاقات مع دول الجوار، وتناول فلاسفة اليونان مفهوم السيادة بنظرة مختلفة، مثل أرسطو الذي ينظر للسياسة «هي سلطة عليا داخل الجماعة»، على عد الحاكم يمارس السلطة المطلقة وهو صاحب السيادة في حين يرى الرومان السيادة بنظرة الاستقلال والحرية والسلطة وبيان حقوق والتزامات الامبراطورية الرومانية، التي دعا لها الفيلسوف (شيشرون) وعرف القانون الطبيعي بأنه «قانون نابع من العناية الإلهية ويتوافق في احكامه مع خصائص البشر»، فالناس جميعاً متساوون في قدم المساواة، فالرومان والاعريق ينظرون للسيادة على انها فكرة تكريس السلطة الحاكمة، والمحافظة على الامبراطورية الا أن الدولة لم تأخذ شكلها القانوني الا في عام 1648 بموجب معاهدة ويستفاليا⁽⁴⁾.

أما السيادة في العصور الوسطى -عهد الاستبداد- كانت تعنى انفراد السلطة من قبل شخص أو جماعة معينة بترأس الحكم قسراً وتستأثر تخبيرات المجتمع وهو نوع من القهر والإجبار يتلاشى معها دور القانون لتحقيق هدف الحاكم المستبد لأن سلطته مطلقة بدون قوة أو ضوابط، إلا أن مفهوم الاستبداد بالسلطة في الغرب بدأ يأخذ بعداً جديداً لمواجهة الامبراطورية ممثلة للسلطة الزمنية الحاكمة من جهة، والكنيسة ممثلة للسلطة الدينية والتي يرجع الحكام سلطاتهم المطلقة الى تعاليمها من جهة أخرى، وذلك الفصل بين تلك السلطتين الزمنية الحاكمة والكنيسة، أعقبه الفصل بين السلطات السيادية في الدولة (التشريعية - التنفيذية-القضائية)⁽⁵⁾.

أما نظرة الشرق الى الاستبداد والسلطة فمنح الاسلام المجتمع الاسلامي الحقوق والحريات كافة، ومنع الاعتداء على النفس والقتل، وشرعت القصاص، وكفلت لمن يعيشون على أرض الاسلام الحياة الكريمة بناء على أسس واضحة من القرآن الكريم والسنة النبوية، ووضع الارادة العامة لأفراد الشعب موضع الاعتبار عند اختيار الحكام وعزلهم⁽⁶⁾.

في حين جاء عصر النهضة بحركة فكرية وسياسية وثقافية، ومحاربة الاستبداد، واحترام الحقوق والحريات للفرد، الأمر الذي نادى بإرجاع السيادة الى الشعب، وعده مصدر السلطة والسيادة، وأن الحاكم مجرد مفوض في ممارسة مظهر السيادة، وكان لظهور الفيلسوف الفرنسي جان بودان الذي بلور نظرية السيادة بشكل متكامل

(3) أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير في جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا- قانون عام- فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، سنة 2007-2008، ص21.

(4) ايمن احمد الورداني، مصدر سابق، ص95.

(5) صلاح الصاوي، مصدر سابق، ص19.

(6) ايمن احمد الورداني، مصدر سابق، ص98؛ فيصل اباد جعفر فرج الله، مصدر سابق، ص14.

ووضع حدود لصاحب السيادة بأن يتقيد بقواعد القانون الطبيعي، ومنعه من نزع الملكية الخاصة من أي فرد للدولة بأي طريقة؛ لاستقرار النظام، وعدم العبث بالشكل العام للسيادة حفاظاً على هيئة صاحب السيادة أمام افراد الشعب إلا أن الحدود التي وضعها الفيلسوف جان بودان لحقها تناقضات ما دفعه في النهاية يؤمن بحق الشعب في الثورة واسترداد السيادة على وجهها الصحيح عند اعتداء صاحب السيادة، اذ عرفت الفيلسوف الفرنسي جون بودان⁽⁷⁾ السيادة «بأنها سلطة الدولة العليا المطلقة والأبدية والحازمة والدائمة التي يخضع لها جميع الافراد رضاً

أو كرهاً». وبذلك يكون جون بودان أول من بلور نظرية متكاملة لمبدأ السيادة في التاريخ. وبذلك فان السيادة كانت مجرد فكرة سياسية مجردة في فرنسا في القرون الوسطى الا انها تحولت الى فكرة قانونية، واصبح لها مفهوم قانوني ذو اتجاهين، الأول⁽⁸⁾: يرى السيادة خاصة من خصائص السلطة مفادها عدم وجود سلطة اخرى أعلى منها أو مساوية لها في الداخل، أي عدم خضوعها لسلطة دولة أخرى في الخارج، وفق هذا الاتجاه السيادة في مراحلها الاولى في أن السلطة السياسية هي سلطة الملك، أما الثاني⁽⁹⁾: هي السلطة العليا الأمرة للدولة، والتي لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أعلى منها أو مساوية لها، والتي لها الحق في إصدار الأوامر لكل فرد مقيم على إقليم الدولة. ووفق هذا الاتجاه السيادة في مراحلها المتطورة التي تفصل بين الملك والسيادة، والتي تعد السيادة عنصراً من عناصر تكوين الدولة، وليست مجرد خاصية من خصائص السلطة التي هي سلطة الملك، فالسيادة مرادف لسلطة الدولة.

ثم تبنى الفيلسوف هوغر غرويتوس مسألة السيادة من ناحية علاقة الدولة بغيرها، وحدد من السلطة في مواجهة الدول الأخرى، وعد السلطة العليا التي يملكها شخص معين ولا تستطيع أية إرادة انسانية أن تنال منها أو تنقض أعماله ظهور اتجاهات أخرى لمقاومة الاستبداد واحترام الحقوق والحريات انتهت بإعلان فرنسا حقوق الإنسان بعد اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789م، اصبحت السيادة غير مطلقة وأن لا تنتهك بحقوق الافراد وحررياتهم حتى تبلورت في النهاية بإقرار الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م⁽¹⁰⁾.

في حين أخذت فكرة السيادة في العصر الحديث بقيام نوع من البيروقراطية، وقيام الجيش لمؤسسة قوية تتولى حماية الدولة والنظام السياسي، ووجود تنظيم بين مؤسسات الدولة، وقيام نظام سياسي مختلف عما سبقه أدى الى انتزاع الصفة

(7) ايمن احمد الورداني، حق الشعب في استيراد السيادة، مكتبة قدبولي، مصر، 2008، ص45؛ غرد ابن خديجة، السيادة في القانون الدولي المعاصر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط-الجزائر-كلية

جون بودان أول من بلور نظرية متكاملة لمبدأ السيادة في التاريخ

الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 4، العدد 2، 2018، ص393.

(8) صلاح الصاوي، نظرية السيادة وأثرها على شرعية الانظمة الوضعية، بدون مكان نشر، بدون تاريخ نشر، ص6؛ فيصل اباد جعفر فرج الله، مبدأ السيادة في القانون الدولي العام، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة-كلية القانون، مجلد 1، العدد 14، 2012، ص2.

(9) هاشم بن عوض بن احمد آل ابراهيم، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الاوسط، كلية الحقوق، 2013، ص24.

(10) مراد شاكر خورشيد ، أعمال السيادة في القانون العراقي ((دراسة مقارنة))، رسالة تقدمت بها الى كلية الحقوق - جامعة

أخذت فكرة السيادة في العصر الحديث بقيام نوع من البيروقراطية، وقيام الجيش لمؤسسة قوية تتولى حماية الدولة والنظام السياسي

النهرين لنيل درجة الماجستير في الحقوق / قسم القانون العام، سنة 2009، ص12؛ رشا خليل عبد، مصدر سابق، ص3.

الإلهية عن سلطة الحكام، وفصل الدين عن الحكم، وقيام الدولة بشكلها الحديث والتي تعني الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، وكل ذلك وضع في تشريعات قانونية ناتجة عن إرادة جميع افراد المجتمع، ولم تعد سلطة الحكم مطلقة وأصبح لكل دولة دستوراً ومؤسسات تشريعية، ونظام قضائي يخضع له الجميع⁽¹¹⁾.

(11) ايمن احمد الورداني، مصدر سابق، ص 111.

فالسيادة بعدها أحد أركان الدولة الأربعة، وبذلك ثبت في نظام العلاقات الدولية والمجتمع الدولي في معاهدة ويستفاليا عام 1648⁽¹²⁾، وللسيادة خصائص هي⁽¹³⁾:

(12) هاشم بن عوض بن احمد آل ابراهيم، مصدر سابق، ص 29.

(13) طيب جميلة، مفهوم السيادة بين نظام وستفاليا وتأثيرات العولمة، مجلة صوت القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجليلي بونعام، الجزائر، العدد 2، 2014، ص ص 317-318.

1. الشمولية على جميع مواطنيها واقليلها باستثناء البعثات الدبلوماسية.
2. الإطلاقة: الشرعية العليا التي لاتعترضها أي حدود قانونية في سن القوانين.
3. لايمكن التنازل عنها وإلا فقدت ذاتها اي ذات الدولة.
4. الدائمة.

5. غير قابلة للتجزئة أي لايمكن ان توجد أكثر من سيادة واحدة داخل الدولة.

غير أن الركائز المعيارية-التعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول- لتقديس سيادة الدولة وتعزيز هيبتها فقدت كثيراً من صلابتها في ظل المتغيرات الدولية الحالية والمستقبلية، مثل مكافحة الارهاب، والجريمة المنظمة، تنامي ديناميات التعاون الدولي، وحركية الاعتماد المتبادل التي تحولت الى عولمة معقدة التركيبية ومتعددة الفواعل ومركبة المضامين والأهداف، وظهور معايير تأسيسية ذات ابعاد قيمية متمحورة حول الإنسان مثل الأمن الانساني والحماية الدولية الإنسانية وحق التدخل الانساني والديمقراطي، أدى الى تفكيك القواعد الأمرة للقانون الدولي وأهمها مبدأ السيادة الوطنية، حتى أدى بالباحث بتران بادي الحديث عن عالم بلا سيادة، والباحث جيمس روزنو القائل بفكرة السياسة ما بعد الدولية كدلالة على تراجع مكانة الدولة بفعل تنامي الفواعل الجديدة في البيئة الاستراتيجية الدولية⁽¹⁴⁾.

(14) سمير حمياز، اشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة القانون والمجتمع، جامعة احمد دراية، الجزائر، العدد 5، 2015، ص 181.

وهذا الأمر الذي جعل مفهوم السيادة مفهومًا نسبيًا شفافاً ومرتباً بفعل التطورات التكنولوجية المعاصرة؛ نتيجة الاختراق بالأقمار الصناعية وأجهزة الكشف الحديثة، ولم يعد التدخل العسكري التقليدي هو من ينقص سيادة الدول الداخلية، وإنما اخترعت أجهزة متطورة، ومسببات لذلك الاختراق، ولعل مصطلح الحرب على الإرهاب والحرب بالوكالة هي أحد المسببات التي اخترعتها الإدارات الأمريكية والغربية وأجهزة الاستخبارات العالمية؛ للتدخل في سيادة الدول الداخلية والهيمنة على مقدراتها ومواقعها الجيوسياسية⁽¹⁵⁾.

(15) ميثاق مناحي العيسى، مستقبل السيادة الوطنية في ظل سياسة التحالفات والحرب على الأهاب، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء، 2015/12/19، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <http://fcds.com>.

وبالنتيجة النهائية ادى ذلك إلى فقدان الدولة التقليدية حق السيادة المطلقة، وصولاً إلى مفهوم جديد للسيادة هو السيادة الكونية -وفق الرؤية الأمريكية التي

تقوم على مبدئين: الأول: الديمقراطية وحقوق الإنسان. الثاني: حرية التجارة العالمية⁽¹⁶⁾، أي تدول السيادة الذي يقوم على حماية النظام الدولي من الفوضى وعدم الاستقرار جراء ما يحدث في بعض الدول من أحداث ومنع تحول تلك الاضطرابات الداخلية الى الدول الاخرى مثل الاحتجاجات والثورات والارهاب والمجاميع المسلحة دون الدولة ذات التأثير الداخلي والإقليمي والدولي ما يجعل فكرة السيادة المطلقة سيادة بائدة⁽¹⁷⁾.

المحور الثاني:- السيادة العراقية في ظل الفصل السابع والعقوبات المفروضة على العراق

أُنشئت الأمم المتحدة عام 1945 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانت الغاية الرئيسة منها هو الحفاظ على الانسان، وتعزيز حقوقه وحرياته المسلوبة المنتهكة التي ارتكبتها الاطراف المتصارعة في الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستوى المعيشة، عبر الاجهزة المرتبطة بها⁽¹⁸⁾.

وجاء في المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة أربعة مقاصد رئيسة هي: «حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، تطوير علاقات ودية بين الأمم، مساعدة الأمم على العمل معاً لتحسين حياة الفقراء، والتغلب على الجوع، والمرض، والأمية، ولتشجيع احترام حقوق الآخرين وحررياتهم، أن تكون مركزاً لتنسيق الاجراءات التي تتخذها الأمم من أجل تحقيق هذه المقاصد»⁽¹⁹⁾، كما جاء في إعلانها للألفية نصاً يقول: «نحن نعترف رؤساء العالم، فضلاً عن مسؤولياتنا عن مجتمعنا، وإنما تقع علينا مسؤولية جماعية لاحترام الكرامة الانسانية، وهكذا يقع علينا واجباً أمام جميع شعوب العالم»⁽²⁰⁾.

وورد في ميثاق الأمم المتحدة المادة (2/4) منه: «يتمتع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة»⁽²¹⁾.

فإن ما جاء في الفقرة السابقة اعتراف الأمم المتحدة في ميثاقها سند قانوني للدفاع عن السيادة الخاصة للدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، ورفض فكرة التدخل لأجل الانسانية، إلا أن المادة (2 / 7) اقرت ((أن سلطة مجلس الأمن الدولي في إطار الفصل السابع أسمى وأعلى من سيادة الدولة))⁽²²⁾.

وعليه فهناك تدخل دولي انساني تقوم به مجموعة دول أو هيئات أو منظمات لأهداف انسانية ليتم تبرير هذا التدخل؛ لأسباب إنسانية أو لحماية دولة من الظلم أو

(16) حمد قدورة، ازمة السيادة الإقليمية في القرن الواحد والعشرين، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020/11/11، شبكة المعلومات الدولية- انترنت- <https://democraticac.de>.

(17) طيب جميلة، مفهوم السيادة بين نظام ويستفاليا وتأثيرات العولمة، مجلة صوت القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي بونعام، الجزائر، العدد2، 2014، ص324.

(18) المصدر نفسه، ص73.

(19) ميثاق الأمم المتحدة تحدة، المادة (1/1)

(20) إعلان الالفية، ميثاق الأمم المتحدة تحدة (A/BES/55/2)، فقرة 2.

(21) ميثاق الأمم المتحدة، المادة (4/2)

(22) ميثاق الامم المتحدة، المادة (7/2)

الإبادة أو الحوادث الطبيعية، وأن مفهوم مبدأ التدخل تطور مع تطور مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية، والسبب راجع الى التداخل بين مختلف المفاهيم في تحليل الأحداث والوقائع الدولية، لذلك ارتبط مفهوم السيادة والأمن بمفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أي تدخل خارجي.

فبعد أن كان مفهوم السيادة حسب معاهدة ويستفاليا يقيد مبدأ التدخل ولا تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لكي لا تتقوض فكرة السيادة والمساواة والإقليمية ذاتها، إلا أن ظهور هيئة الأمم المتحدة قررت الدول الكبرى وضع أسس قانونية تضبط الاطماع التوسعية حفاظاً على التوزيع القائم للقوى، لذلك كان مبدأ عدم التدخل إحدى الأسس المهمة لتحقيق ما ذكرناه سابقاً وفق المادة (4/2) إلا أن استثناء بعض اشكال التدخل وهو ما ذكرناه في الفقرة (7) بقرار من مجلس الأمن أو حالة الدفاع الذاتي⁽²³⁾.

والاشكالية هنا هي في ضبابية قرارات الأمم المتحدة التي تحتوي شقين هما: الاول: احترام السيادة وعدم التدخل، الثاني: تصدر قراراتها بالصد من الانسانية عندما تجيز استخدام القوة بمستوياتها المتنوعة، واستخدام الحرب للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة بحجة حقوق الإنسان أو أسلحة الدمار الشامل.

ليس من الغريب أن نجد الأمم المتحدة منغمسة بأزمة سياسية دولية ومنصرفه عن أخرى وفقاً لدرجة ارتباطها بمصالح الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وما هذا إلا تجسيد لازدواجية المعايير التي أضحت الطابع المميز لعمل مجلس الأمن الدولي، وإذا ما تأملنا في الأسباب التي بني عليها مجلس الأمن عقوباته في حالاتها المختلفة لوجدنا تكريس المزاجية الدولية، ففي حين أن إسرائيل أجدر ما تكون بأن تفرض عليها هذه العقوبات، فهي لم تترك فعلاً يشكل تهديداً أو خرقاً للسلم والأمن الدوليين أو عدواناً إلا وارتكبته، بل إنها أصلاً قامت على أسس تفتقر للشرعية ناهيك عن المشروعية، ليكون تاريخها سلسلة من الانتهاكات، بل والتنكر للقانون الدولي جملةً وتفصيلاً⁽²⁴⁾.

أن مسلسل استهداف العراق؛ نتيجة لتأميم الأصول النفطية العراقية في سبعينيات القرن العشرين من سيطرة الشركات الاجنبية، وما الحرب العراقية الإيرانية للمدة بين 1980-1988؛ نتيجة التنافس على الحدود، واختلاف الايديولوجيات، إلا استمراراً لهذا الاستهداف واستنزاف موارد الدولتين وجعلهما دولاً غير مؤثرة في البيئة الاستراتيجية الاقليمية⁽²⁵⁾.

ثم تبعه السياسات العنيفة للنظام السياسي السابق قبل عام 2003، فكان لدخول القوات العراقية 1990 الكويت بحجة الحق فيها، وهو ما يعد الأمر الراهن لتدبير

(23) فحطان حسين طه، التدخل الدولي الانساني وأثره في مبدأ سيادة الدول، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل - كلية الحقوق، العدد 32، 2017، ص290.

(24) فاطمة الزهراء غريبي واخرون، سياسة فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة كممارسة لجريمة ابادة جماعية : العراق أنموذجاً، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، 2021، ص417.

(25) خلف رمضان محمد ، الشريعة الدولية والموقف من احتلال العراق، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل- كلية الحقوق، المجلد 11، العدد 40، 2009، ص14.

الولايات المتحدة الأمريكية لتقسيم العراق وعده دولة مهددة للأمن والسلم الدوليين⁽²⁶⁾، فصدر مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات المرقمة 660، 661، 662، 664، 665، 666، 667، 670 عام 1990 بفرض عقوبات اقتصادية على العراق. وكان الهدف من هذا الحظر التضييق عليه لإرغامه على سحب قواته من الكويت. لكن قبل أن تصل الأمور إلى هذه المرحلة قادت الولايات المتحدة الأمريكية قوات التحالف، وأخرجت القوات العراقية، وظلت العقوبات نافذة بذريعة التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وتطبيقه قرارات مجلس الأمن، وشملت هذه العقوبات حظراً تجارياً كاملاً باستثناء المواد الطبية والغذائية والمواد التي لها صفة إنسانية⁽²⁷⁾.

فالحرب الثلاثينية عام 1991 اجتمعت الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

ضد العراق بقصف وتدمير العراق من شماله الى جنوبه، وأحرق القصف الأمريكي بالطائرات والصواريخ المعسكرات والوزارات والأبنية والمرافق المدنية، ولم تكنف بالقصف الجوي بل أعلنت الحصار على العراق التي تعد حسب المفاهيم القانون الدولي أن الحصار نوع من انواع الحرب غير المباشرة، وهو ينافي وينتهك إعلانات جنيف، فالحصار

كان قراراً أكثر جرحاً من الحرب والعدوان العسكري المباشر؛ لأنه يطول ويتعدى بتأثيره على المدنيين -نساء وشيوخ وأطفال-، فالحصار يدخل ضمن الجرائم المنظمة التي يعاقب عليها في جميع القوانين الوضعية والسماوية التي تحرم وتدين الإبادة الجماعية والقتل الجماعي، وبلغ الجهل مليون ونصف شخص من أطفال العراق لسنة 1997 وماتوا جراء تأثيرات الحصار ونقص المواد الغذائية والمواد الطبية والأدوية، كل تلك العقوبات على العراق، كل ذلك هو سلوك الأمم المتحدة والمتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا السياسية المتعلقة بمصير وحياة دول وشعوب العالم يعاكس ما تدعيه بعدم التدخل في شؤون الدول المستقلة وذات السيادة سوى محاولة منها لتغطيتها على قرار اتخذته الدوائر والمراكز الاستراتيجية الأمريكية بتدمير العراق، والسيادة العراقية عبر الحصار⁽²⁸⁾.

أن فرض العقوبات الاقتصادية يلزم تطبيق قواعد القانون الدولي خاصة المتعلقة بالإمدادات الطبية والغذائية لحظر تجويع السكان المدنيين؛ لان التجويع هو اسلوب للحرب أمر محظور ولا علاقة للسكان المدنيين بالسياسات العنيفة للأنظمة السياسية، كما لا بد أن يكون للعقوبات الاقتصادية قيوداً تستمدتها من القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يعترف بالحق في الحياة والصحة والمستوى اللائق

(26) مالك دحام متعب وربا صاحب عبد، علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار الجغرافي (الثابت والمتغير)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، كلية العلوم القانونية والسياسية، مجلد 5، عدد 17، سنة 349.

(27) امين شحاته، اثار الحصار على العراق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 10/3/2004، شبكة المعلومات الدولية- انترنت- <https://www.alja-zeera.net>.

فالحصار كان قراراً أكثر جرحاً من الحرب والعدوان العسكري المباشر؛ لأنه يطول ويتعدى بتأثيره على المدنيين -نساء وشيوخ وأطفال

(28) زهيرة بن طاع الله، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية: العراق -أمودجًا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجليلي بخميس مليانه، الجزائر، العدد 6، 2019، ص 157-158.

من المعيشة بما فيه من الغذاء والملبس والسكن والرعاية الصحية والتحرر من الجوع⁽²⁹⁾.

انتهك مجلس الأمن التزاماته تجاه حقوق الإنسان الإجرائية والسيادة العراقية عبر العقوبات ضد العراق

(29) فاطمة الزهراء غريبي وآخرون، سياسة فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة كممارسة لجريمة إبادة جماعية: العراق أنموذجاً، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي بأفلو اغواط، الجزائر، العدد 2، 2021، ص 417.

(30) المصدر نفسه، ص 417.

وبذلك انتهك مجلس الأمن التزاماته تجاه حقوق الإنسان الإجرائية والسيادة العراقية عبر العقوبات ضد العراق، ورغم معرفة المجلس بمدى معاناة المدنيين والمعلومات الصريحة المتوفرة لديه فإنه اتخذ خطوات جد رمزية لقياس تأثير حقوق الإنسان بعقوباته أو لتحويل أفعاله كي تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، ففي بداية العقوبات، دعا الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة جافير بيريز دي كيلار، الى رقابة مباشرة وسيلة رئيسة لتجنب أزمة إنسانية ممكنة عبر الإشراف على مخزون الطعام والاستهلاك، فضلاً عن الرقابة المباشرة على الحالة الغذائية والصحية لشعب العراق ضروري جداً لمنع مجاعة عامة ومصائب إنسانية تتصاعد في البلد، لكن هذا ما لم يحدث، عدا هيئات عام 1999، لم يعط المجلس تفويضاً لتقييم مستمر للعقوبات ومضاعفاتها الإنسانية بسبب المعارضة الشديدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا⁽³⁰⁾.

كذلك شرعت الأمم المتحدة الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2004 عبر قرارها 1483، التي احوالت إدارة السلطة في العراق للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ووضعت اللوائح التنظيمية المطلقة بدفع من سلطة الاحتلال وتم تضمينها في ديباجة قرار الأمم المتحدة 1483 وكان الأمر صادر عن الأمم المتحدة، وهذه السلطات التنظيمية جاءت مطلقة تتعارض مع القانون الدولي الانساني⁽³¹⁾.

(31) صلاح الدين محمد طحيطر، اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي: دراسة حالة العراق أنموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021، ص 53.

ونتيجة لما سبق قيدت القرارات الدولية ضد العراق قابلية الدولة العراقية على الحركة في البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية، واليوم الأمم المتحدة مستمرة بمراقبة السياسة الداخلية العراقية وتدخل عبر مبعوثيها في العراق، وهذا تدخل في الشؤون الداخلية العراقية انتهاك للسيادة وما يدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدولة في ضوء ما تراه الدولة العراقية أنها تهديدات تواجه الدولة ولا بد من التصدي لها لاسيما وهناك قاعدة عامة أنه لا سلطان يعلو على سلطة الدولة وسيادة كونها الفاعل المحوري في النظام الدولي.

المحور الثالث: السيادة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي بعد العام 2003

أن التطورات العالمية المعاصرة، والتهديدات الموجودة في البيئة الاستراتيجية العالمية دعت الحاجة الى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدها، ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي ممثلاً بالقوى المتحكمة فيه لاسيما في ظل وجود الدول الفاشلة في النظام الدولي، وما يترتب

عن وجود هذه الدول من تداعيات عدم الاستقرار في البيئتين الإقليمية والدولية وهو ما تخشاه القوى الدولية القوية؛ كون هذه الدول الضعيفة والفاشلة حاضنة للإرهاب، ومصدر للصراعات والنزاعات المتحكم فيها ذاكرة التاريخ، مرتعاً للقوى المسلحة غير المنضبطة⁽³²⁾.

ويرى الباحث فرنسيس فوكوياما أن احدى المشاكل التي يعاني منها العالم المعاصر، هي زيادة الارهاب والاضطرابات النابعة من ضعف جهاز الدولة في العديد من دول العالم الثالث، لاسيما في الشرق الاوسط وافريقيا؛ لذلك وجب على القوى الكبرى اعادة بناء تلك الدول لجعلها نظاماً ديمقراطية وسياسية واقتصادية وفق سياق النظام الدولي المعاصر⁽³³⁾.

كما أن تحرك القوى الخارجية للسيطرة على المجالات الحيوية المباشرة وغير المباشرة تحركها مصالحها القومية، لذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية منذ أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 وضعت نفسها حامية العالم لمكافحة الارهاب، وهو ما أكده وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول «نحن الان القوة الاعظم نحن الان اللاعب الرئيس على المسرح الدولي، وكل ما يجب علينا ان نفكر به هو مسؤوليتنا عن العالم بأسره ومصالحنا التي تشمل العالم كله»⁽³⁴⁾.

وبذلك مثلت أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001، نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية برفع شعار الحرب الدولية ضد الارهاب، والمحاولة الامريكية لفرضها مفهومها للحرب، وطريقة مواجهته على غيرها من دول العالم، عبر شنّها حروباً ضد الدول التي اتهمتها بدعم الارهاب العالمي منها افغانستان والعراق، ليكون ذلك تأصيلاً جديداً للشرعية الدولية وهي شرعية القوة وعد ذلك نهاية للقانون الدولي واحكامه الخاصة بحقوق الانسان، والتدخل في

الاختصاص الداخلي للدول الاخرى في مجال مكافحة الارهاب⁽³⁵⁾.

كما ان اختراق السيادة في احيان عدة تكون نابعة من السياسات غير الرشيدة للأنظمة السياسية، وسيادة العراق الوطنية تعرضت لأقصى امتحان عبر التاريخ؛ نتيجة السياسات العبيثة للنظام السابق قبل عام 2003، الذي جعل من العراق تحت رحمة قرارات مجلس الأمن الدولي، ما سمح للقوى الكبرى التحكم فيه عبر تفتيشه، والبحث عن اسلحة الدمار الشامل⁽³⁶⁾، فشنت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها عام 2003 حرباً على العراق للبحث عن اسلحة الدمار الشامل، وإقامة نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الانسان، والاصلاح السياسي والاقتصادي، واصلاح نظامه التعليمي، وعلى الرغم عدم ظهور أي دليل على

(32) غرادين خديجة، السيادة في القانون الدولي المعاصر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي بالاغواط، الجزائر، العدد2، 2018، ص405.

(33) نقلاً عن خلف رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص302.

(34) نقلاً عن اميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص123.

مثلت أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001، نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية برفع شعار الحرب الدولية ضد الارهاب

(35) توزي جديد وريابي محمد، السيادة الوطنية بين مفهومها التقليدي والتغيرات الدولية، مجلة السياسة العالمية، مركز الدراسات السياسية والدولية، جامعة امحمد بوقره بومرداس، الجزائر، العدد1، 2020، صص192-193.

(36) ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية: الواقع وآفاق المستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد21، 2021، ص80.

امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، لكن دوافع الحرب لعام 2003؛ نتيجة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط لاسيما العراق، وإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية الإقليمية بدءاً من العراق باتجاه بقية الدول الأخرى؛ لوجود موارد الطاقة التي تعد ينبوع قوة استراتيجية مذهل، وإحدى أعظم الجوائز المادية من تاريخ العالم، فالعراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم؛ لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها الاعتماد على مصادر الطاقة الداخلية بل عليها السيطرة على مصادر الطاقة الموجودة في البيئة الاستراتيجية العالمية لتتحكم في القوى التي تعدها معادية من وجهة نظرها⁽³⁷⁾، فضلاً عن ذلك يشكل التواجد العسكري المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من دول العالم إحدى أدوات استراتيجيتها للسيطرة والهيمنة العالمية عبر قواعد عسكرية دائمة ومؤقتة لمراقبة القوى التغييرية في النظام الدولي، وتدير هذه القوات قيادات عدة، تختص كل قيادة بمنطقة معينة، لذلك يقدر عدد قواتها المنتشرة حول العالم بنحو 200 ألف جندي، منها حوالي 60 - 70 ألف عنصر في منطقة الشرق الأوسط وحدها، ويتركز وجودهم في دول البحرين، وقطر، والكويت، وتركيا، والسعودية، والأردن، وسوريا، وإسرائيل، وجيبوتي، وتونس، والمغرب، والعراق⁽³⁸⁾.

وبعد تغيير النظام السياسي العراقي عام 2003، أصبح العراق دولة بسيادة غائبة، على الرغم من أن السيادة في ظل النظام الدولي المعاصر لأية دولة منقوصة؛ نتيجة العولمة التي جاءت بها نهاية الحرب الباردة، ليصبح العالم قرية صغيرة، وزادت التطورات التكنولوجية الانكشاف الاستراتيجي للدولة عبر الاختراقات السيبرانية أو الطائرات بدون طيار أو الصواريخ الموجه التي تقوم بها الدول والجماعات دون الدول ما جعل مفهوم السيادة اليوم مفهوماً مبهماً ومرناً ومطاطياً، ومع ذلك الدول الضعيفة عسكرياً تلجأ إلى صيانة سيادتها بشتى السبل للحفاظ على القيمة المعنوية للدولة في البيئة الإقليمية والدولية دون ان تفعل ما تقوم به الدول القوية لحماية سيادتها عبر قوتها العسكرية.

وفي خضم تزايد التهديدات الأمنية في العراق، وتكبد القوات الأمريكية خسائر فادحة، تم الاتفاق على اطار سياسي للخروج الآمن من العراق، وتم التوقيع على اعلان مبادئ صداقة وتعاون طويل الامد عام 2008، وابرز ما تضمنه هو مساعدة العراق على مكافحة الجماعات الارهابية، وعلى الرغم من تأييد بعض الاطراف السياسية للاتفاقية على عد انها سترد السيادة الى الدولة العراقية وستخرج العراق من طائلة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، إلا أن هناك ملاحظ سلبية عليها

(37) محمد محيي الهيمص، مصدر سابق، ص 541.

(38) مثنى العبيدي، التواجد العسكري الأمريكي في العراق: المهام والتحديات، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 7/19/2020، شبكة المعلومات الدولية- انترنت- ، [www://:https](https://www.ecsstudies.com)

وبعد تغيير النظام السياسي العراقي عام 2003، أصبح العراق دولة بسيادة غائبة

هي: تحول العراق الى قاعد امريكية ومنطلقاً لأي هجوم، وعدم تكافؤ بين القوى المتعاقدة بين القوى الكبرى في النظام الدولي ودولة ناقصة السيادة، وعدم حصول اجماع وطني عليها، وبقاء علاقات العراق الدولية محكومة بالضوابط الامريكية⁽³⁹⁾. وبناءً على ذلك الوجود الامريكي في العراق انتهى باتفاقيتين هما: الاولى: اتفاقية وضع القوات التي تنظم الحماية القانونية لأفرد الجيش الامريكي والابنية التي يشغلها، والثانية: اتفاقية الاطار الاستراتيجي للتعاون في مجالات واسعة بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق التي لم تتناولها الاتفاقية الاولى بما في ذلك الدور الامريكي في الدفاع عن العراق ضد التهديدات الداخلية والخارجية ودعم المصالحة السياسية⁽⁴⁰⁾، ما عُد ذلك استرداد السيادة المفقودة في العراق من وجهة النظر العراقية الرسمية آنذاك، الا ان واقع الحال يقول إن السيادة مفقودة؛ نتيجة ما شهده العراق من عمليات ارهابية وانتحارية التي انتهت باحتلال تنظيم داعش الارهابي على اجزاء واسعة من الاراضي العراقية، وتكوين دولتهم الارهابية المزعومة عام 2014، ما حذا بالحكومة العراقية آنذاك الطلب من القوى الدولية المساعدة في تحرير الاراضي العراقية، فتشكل التحالف الدولي الثاني بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لمحاربة الارهاب، وتحرير الاراضي العراقية، وبعد التحرير اتجهت القوى السياسية العراقية بالضغط على الحكومة العراقية لإنهاء الوجود العسكري

التي اتخذت من مواقع عدة عراقية معسكرات له على الرغم من الحاجة العراقية للخبرة والدعم العسكري لمكافحة الإرهاب الذي بدأ باتجاه استعادة نشاطه ومعاودة هجماته الإرهابية على

رغم هزيمة داعش الارهابي إلا أن هناك بؤراً نائمة لا تزال نشطة

القوات الامنية العراقية، وتمسك الولايات المتحدة الامريكية بالعراق يعود أهميته المستمرة في المدرك الاستراتيجي الامريكي للأسباب الآتية⁽⁴¹⁾:

1. دور العراق في سوق الطاقة العالمية: العراق لا يزال يُعد سادس أكبر منتج للنفط في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط في أوبك، وأيّ انقطاع لامدادته له تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي.
2. تنامي واستمرار تهديد تنظيم التنظيمات الارهابية: رغم هزيمة داعش الارهابي إلا أن هناك بؤراً نائمة لا تزال نشطة، بدليل قيام فلول التنظيم بشن هجمات إرهابية متفرقة، سواء على الوحدات الأمنية أم على المواطنين؛ لإثارة حالة من الخوف والاضطراب. ووفقاً لوزارة الدفاع الأمريكية شن التنظيم أكثر من 400 هجوماً في الربع الأول من عام 2020 وفقاً لتقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بعنوان: «العلاقات الأمريكية العراقية: شراكة صحية لا غنى عنها» في ظل اوضاع العراق الهشة، والتي قد تسهم في عودة ظهوره.
3. هيمنة إيران والدول المعادية على العراق: أبرز تداعيات احتلال العراق هو

(39) شنين مصعب، التعاون الامني الدولي والسيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الامنية وتكريس الوصاية الاجنبية، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بافلو اغواط، الجزائر، العدد7، 2021، ص337.

(40) زياد طارق عبدالرزاق، مستقبل العراق في ظل الوجود الاجنبي: دراسة مستقبلية لحدود التواجد العسكري الاجنبي في ضوء الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد95، 2016، ص ص329.

(41) شيماء راشد، نظرة مغاير: لماذا اخطأت واشنطن بترك العراق للنفوذ الإيراني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/2/17، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://futureuae.com>

اختلال توازن القوى ما سعى العديد من الفاعلين الإقليميين والدوليين - روسيا الاتحادية والصين وإيران وتركيا والسعودية - لملئه، ما حوله إلى ساحة للتنافس والصراع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، زد على ذلك التوجه الأمريكي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وابتعادها عن شركائها الإقليميين المعتدلين في الشرق الأوسط، أحد مهام وأهداف التواجد العسكري الأمريكي في العراق يتمثل في مراقبة إيران، إلا أن تحولاً شهدته هذه الأهداف، تمثل في استخدام القوة بشكل مباشر ضد أهداف إيرانية في العراق، أو ضد من تعدّهم الولايات المتحدة الأمريكية حلفاء أو وكلاء لإيران في العراق ويشكلون خطراً على المصالح الأمريكية، وخير مثال على ذلك عملية اغتيال قاسم سليمانني قائد فيلق قدس في الحرس الثوري الإيراني برفقه قائد الحشد الشعبي السابق ابو مهدي المهندس، عند وصوله إلى مطار بغداد الدولي مطلع شهر كانون الثاني عام 2020⁽⁴²⁾.

(42) مثنى العبيدي، مصدر سبق ذكره.

على الرغم من اهمية التعاون الامني العراقي مع الولايات المتحدة الامريكية لاسيما بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على الاراضي العراقية عام 2014 وتزويده بأسلحة، ومعالجة الاهداف العسكرية للتنظيم الارهابي بطائرات التحالف الدولي والطائرات بدون طيار، إلا أن ذلك انعكس بصورة سلبية على السيادة العراقية عبر تنفيذها عمليات عسكرية سرية اتجاه فصائل عسكرية عراقية دون استشارة القيادة السياسية وهو ما يعد العراق دون سيادة، وهذا الأمر استند الى المادة 4 من الاتفاقية الأمنية التي تنص «احتفاظ الطرفين الأمريكي والعراقي بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق» أي الرد على العدوان من داخل العراق بالطريقة والاسلوب الذي تترتيه الادارة الامريكية بما في ذلك العبث بأمن العراق وسلطاته وقد يصل الأمر الى الاطاحة بالنظام السياسي العراقي⁽⁴³⁾.

فالعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لايمكن انهاءها بخروج القوات العسكرية التابعة للتحالف الدولي

(43) شنين مصعب، التعاون الامني الدولي والسيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الامنية وتكريس الوصاية الاجنبية، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بافلو اغواط، الجزائر، العدد7، 2021، صص338-339.

فالعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لايمكن انهاءها بخروج القوات العسكرية التابعة للتحالف الدولي وتحول مهامها الى قوات استشارية فالتغيير الذي حدث هو في مهمة القوات وليس القوات العديدة أو نقلها الى المراكز الاخرى تحت مسميات أخرى، ومن ثم انتهاك السيادة مستمر لان العراق معرض بصورة مستمرة الى التحديات الداخلية والخارجية، ومن ثم فالولايات المتحدة الامريكية مسؤولة عن العراق والتغيير الذي جرى فيه وعليها التزام وفق تعهداتها بالحفاظ على النظام الديمقراطي التي جاءت من اجله، وهو ما اثبتته التقارير الصادرة على خطأ الادارة الامريكية السابقة بتقليل التزامها اتجاه العراق ضمن الشرق الاوسط،

لضرورة الحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكية ودورها بما يضمن مستوى الردع والتأثير اللازمين لحماية المصالح القومية العليا، وعدم خضوع العراق لسيطرة القوى المعادية للولايات المتحدة الأمريكية لهذا تحاول الإدارة الجديدة اتباع طرح سياسي يظهر للأطراف العراقية احترام سيادته واستقلاله ويأخذ في الاعتبار العوامل الجيوسياسية والجيوثقافية التي تؤثر على السياسة العراقية؛ لأن الأمر مرتبط بالبعد المجتمعي، وعدم الاكتفاء بالتعامل الرسمي فقط.

استقرار العراق مكسب استراتيجي لتركيا على الصعد السياسية والاقتصادية-الاستثمار وأمن الطاقة

المحور الرابع: التدخل التركي وأثره على السيادة العراقية

العراق في المدرك الاستراتيجي التركي قائم على ركيزتين هما⁽⁴⁴⁾:

1. وحدة العراق -الأمن الجيوسياسي-: تعد تركيا الحفاظ على وحدة العراق ثابتاً من ثوابت الأمن القومي للبلاد؛ كون تقسيم العراق يفتح الباب أمام تقسيمات أخرى في المنطقة لا تستثنى تركيا نفسها لاسيما إذا ما تم رسم هذا الانقسام على طول الخط الكوردي في المنطقة.

2. الاستقرار في العراق -الأمن الاقتصادي-: استقرار العراق مكسب استراتيجي لتركيا على الصعد السياسية والاقتصادية-الاستثمار وأمن الطاقة؛ لما يملكه الطرفان من مقومات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين؛ فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات، وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخمة.

طرأت في البيئة الاستراتيجية الإقليمية لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق قضية استثمار القضايا العرقية والطائفية في منطقة الشرق الأوسط، إلى ورقة توظيف استراتيجي من قبل الدول الإقليمية الكبرى للتطلع إلى الهيمنة والنفوذ الإقليمي منها الدولة التركية والقومية التركمانية واستغلالها ضد القضية الكوردية، وصراعها الدموي مع حزب العمال الكردستاني، لذلك تعلن تركيا بصورة مستمرة أن تركمان العراق خط أحمر⁽⁴⁵⁾.

إذ تستغل تركيا قضية التركمان لتجعل منهم قوة داخلية ذات تبعية خارجية يمكن استخدامها لتحقيق مساعيها في الحفاظ على مدينة كركوك والموصل بعيدة عن أيادي القوى السياسية الداخلية ومسانديهم الاقليميين الذين يريدون الاستفادة من المواقع الاستراتيجية لهذه المدن ما يدل وجود طموحات تركية

تاريخية كامنة اتجاه العراق، وهي لاتنس أن الموصل سلخت منها بضغط بريطاني؛ لذلك هي تسعى بصورة مستمرة الى التواجد في العراق سياسياً وعسكرياً⁽⁴⁶⁾.

ويعود التواجد العسكري التركي في العراق بناءً على اتفاقيات أمنية مع النظام

(44) علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015/1/18، ص2.

(45) خورشيد دلي، ورقة التركمان: طموحات تركيا الكامنة تجاه سوريا والعراق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2015/12/13، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://futureuae.com>.

(46) سيف نصرت توفيق، السياسات الإقليمية تجاه العراق: مدركات وقضايا، في مثنى فائق مرعي و رؤى خليل سعيد، بناء دولة العراق: تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت، 2021، ص108.

ويعود التواجد العسكري التركي في العراق بناءً على اتفاقيات أمنية مع النظام السياسي في العراق قبل عام 2003

السياسي في العراق قبل عام 2003، وانتقلت الى مرحلة التواجد العسكري المباشر عام 1992، والدافع الاستراتيجي وراء ذلك هو تبني القوات المسلحة التركية استراتيجية صراع منخفض الحدة رداً على تهديدات إرهابية صادرة عن حزب العمال الكردستاني، ويشكل الانتشار الحالي امتداداً لردة فعل تركيا الجيوسياسية على الحروب الصغيرة على طول حدودها الجنوبية⁽⁴⁷⁾.

وفي عام 2003، طالب برلمان كوردستان العراق بخروج القوات التركية من المحافظات الكوردية، وفي عام 2005 طالب مجلس النواب العراقي بشكل رسمي ذلك إلا أن تركيا تجاهلت كل هذه الدعوات بل وأنشأت قواعد جديدة، وتملك تركيا حوالي 37 موقعاً عسكرياً في شمال العراق، مقسماً بين قاعدة ونقطة عسكرية، وهذه المواقع العسكرية قريبة من منطقة سوران-محافظة اربيل-، والقاعدة العسكرية في بعشيقه-محافظة نينوى-، في حين يصل تواجد القواعد التركية داخل البلاد إلى عمق يتراوح ما بين 80-100 كم²، وذلك حسب طبيعة المنطقة وساحة المعركة، فضلاً عن مواقع عسكرية في منطقتي خاوكورك وزاخو، ولديها 4 مراكز أمنية موجودة في مناطق كوشي وزاخو وبامرني والعمادية-محافظة دهوك⁽⁴⁸⁾.

وتطلق تركيا بين مدة وأخرى عمليات عسكرية متلاحقة داخل المجال الاستراتيجي الحيوي العراقي يتجاوز الت 100 كم² آخرها نسر الشتاء، بذريعة مطاردة حزب العمال الكوردستاني، متضمناً تجريف الأشجار في القرى التابعة لمحافظة نينوى ودهوك، وفرض حظر تجوال، وقصف جوي لمخيمات تتضمن

نازحين من القومية الكورية بذريعة وجود عناصر لحزب العمال الكوردستاني، إذ تسعى تركيا إلى تحقيق أهداف عدة من عملياتها العسكرية وهي⁽⁴⁹⁾:

1. وقف التسلسل الكردي: يركز الإعلان الرسمي للعملية على أن الهدف الوحيد من التحرك التركي هو استهداف مواقع انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني، حيث قال أردوغان في هذا السياق: «هدفنا هو تجفيف أكبر مستنقع للإرهاب في جبال قنديل التي تعد تهديداً ضد تركيا وشعبها».
2. عرقلة الاتصال الكردي: تحاول تركيا عبر ذلك كسر قنوات التواصل بين المراكز الكردية في تركيا وسوريا وإيران والعراق، بشكل يمكن أن يسهم في تقويض المشروع المحتمل لإقامة دولة كردية في تلك المناطق على المدى الطويل، خاصة وأن التطورات الأمنية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة خاصة في العراق وسوريا عززت طموح الأكراد تجاه هذا المشروع.
3. تدمير البنية العسكرية للأكراد: تشير التحركات الأولية للجيش التركي في جبال قنديل إلى استهداف مقرات القيادة الكوردية لحزب العمال الكردستاني، كما

(47) كان كاسابوغلو وسونر جاغابتاي، الوجود العسكري التركي في العراق: رادع استراتيجي معقد، معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، واشنطن، 2015/12/22، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://www.washingtoninstitute.org>.

(48) امل الفليحاوي، الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية اتجاه تعدي تركيا على الاراضي العراقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021/6/8، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://demo.caticac.de>، مركز سيتا، القواعد التركية في العراق: الاهداف والغايات، 2021/5/4، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://sitainstitute.com>.

تشير التحركات الأولية للجيش التركي في جبال قنديل إلى استهداف مقرات القيادة الكوردية لحزب العمال الكردستاني

(49) لمزيد من التفاصيل ينظر: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مرحلة جديدة: مسارات التدخل العسكري التركي في العراق، 2018/6/20، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://fu.tureuae.com>؛ مبارك احمد، التدخلات التركية في العراق: عمليات متجددة وكوابح ماثلة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2020/8/15، شبكة المعلومات الدولية - انترنت- <https://mar.sad.ecsstudies.com>؛ احمد طاهر، القواعد العسكرية التركية والايرانية في المنطقة العربية: المخاطر والتداعيات، مجلة، المجلة، الرياض، العدد1818، 2020، ص9.

كشفت تقارير عديدة أن القوات التركية استهدفت البنية التحتية المدنية للحزب في القرى والمزارع العراقية الشمالية بدءاً من محافظة دهوك وتنتهي في المثلث العراقي - التركي - الإيراني.

4. إقامة محاور دعم لوجستية لاسيما المنطقة التي تمتد من الحدود إلى دهوك وأربيل وبتجاه التقاطع مع حدود الموصل لمواصلة التنسيق مع قوى تتبنى توجهات معارضة للتمدد الكوردي، وتشير بعض التقارير إلى محاولات مستمرة من جانب تركيا للوصول إلى نقاط اتصال مع قبائل عربية على غرار ما جرى في مناطق غرب سوريا.

5. تعزيز النفوذ التركي في شمال العراق: فهي بصدد إقامة طويلة الأمد في المنطقة.

6. محاولات تفتيت الدولة الوطنية العربية: تشكل مشروعات الدولة التركية إزاء المنطقة العربية تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي.

ونتيجة لما سبق فالجار الإقليمي التركي يحاول الوصول الى مرتبة القائد الإقليمي الأمر الذي حذا به الى التنافس والتدخل في العراق عبر التدخلات السياسية لدعم أجندة الاطراف

السياسية العراقية والتدخلات العسكرية، وعملية الانتشار العسكري التركي في العراق هو لإحياء العمق الاستراتيجي التركي، واستمرارية التدخلات العسكرية والسياسية هي ليست للسيطرة على أنشطة حزب العمال الكردستاني فقط، بل تنتظر تركيا عام 2023 لانتهاج اتفاقية لوزان وحلم القيادة التركية بإعادة المحافظات التابعة المنسلخة منها -كركوك والموصل- إلى الحوض التركي، فالأسلوب العسكري التركي المتبع في الداخل العراقي هو قبض الأرض، والاندفاع باتجاه هدف رئيس هو السيطرة والتوسع⁽⁵⁰⁾.

ولا يتوقف الأمر عند التواجد المباشر العسكري التركي في العمق العراقي بل نجد قضية المياه هي قضية سيادية؛ كون العراق يقع ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة، وتذبذب معدلات سقوط الامطار من محافظة لأخرى، فضلاً عن وقوع منابع نهري دجلة والفرات في دول لديها اطماع توسعية داخل العراق، واستخدام المياه كورقة ضغط تساومية في ظل ضعف الدولة للدفاع عن السيادة المفقودة⁽⁵¹⁾.

اذ أن تركيا بعدها الدولة التي تتدفق من اراضيها المياه، تقر لنفسها السيادة المطلقة على نهري دجلة والفرات، وترفض ادعاء جيرانها بشأن الحق في المياه، مدعية أنه مثلما الموارد النفطية لأي بلد من حق ذلك البلد، فأن موارد المياه التي تنبع منها هي ملكها، في حين يرى العراق، أن نظام الأنهار العابرة للحدود ينطبق على نهري دجلة والفرات، وليس حق خاص لبلد المنبع⁽⁵²⁾، وتسعى تركيا من وراء الاستحواذ على المياه وعد منابع المياه قضية داخلية الى تحقيق الاهداف الآتية⁽⁵³⁾:

قضية المياه هي قضية سيادية: كون العراق يقع ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة

(50) احمد السهيل، التدخل التركي في العراق بين التساؤلات والمخاوف، موقع الاندبندنت العربية، 2021/5/6، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-
<https://www.independen-tarabia.com>

(51) مركز رواق بغداد، تأثير الجوار الإقليمي على مياه العراق، مجلة الرواق، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد، العدد4، 2021، ص58.

(52) مريم طهماسبي، السياسة المائية التركية تجاه العراق، ترجمة: خالد حفطي التميمي، عرض: مؤيد جبار حسن، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق، 2018/12/31، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-
<http://kerbalacss.uo-kerbala.edu.iq>

(53) تمارا كاظم الاسدي، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من 2000-2020، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021/12/23، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-
<https://demo-craticac.de>

أولاً: الأهداف الاقتصادية:

تسعى تركيا لتحقيق حلمها لتصبح سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط، ما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء، ومصدر رئيس للطاقة الكهربائية، والاستحواذ على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات ومقايضته بالنفط العربي.

ثانياً: الأهداف السياسية:

تحاول تركيا من خلال سياستها المائية الحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)، أوفي ترتيبات المنطقة السياسية عن طريق ما يسمى بـ (الدبلوماسية المائية) باستخدام ورقة المياه في العلاقات الخارجية مع العراق لأضعاف قدراته الاقتصادية، وأداة ضغط لطرده حزب العمال الكردستاني من الأراضي العراقية.

تحاول تركيا من خلال سياستها المائية الحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)

ثالثاً: الأهداف العسكرية والأمنية:

استخدام تركيا لمخزونها المائي المتستر خلف سدودها العملاقة كسلاح عسكري مباشر في حالة حدوث نزاع مسلح ضد العراق عبر اطلاق تصاريح عالية جداً تفوق استيعاب احواض الخزن في العراق، وجعل الكورد اقلية في المناطق الحدودية، وايجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الكورد والقواعد الخلفية لمتهمدي حزب العمال الكردستاني في العراق.

وبالمجمل فإن ما تقوم به تركيا هو استمرار باختراق السيادة العراقية سواء أكان بالتواجد العسكري المباشر وعملياتها المستمرة ام عبر حبس المياه عن العراق، وتعطيش السكان، وتجفيف المناطق الزراعية، فضلاً عن دعم القوى السنية وتوحيدهم، واستمرارية دعم القوى السياسية التركمانية؛ لأجل تثبيت معادلة توازن القوى في البيئة الاستراتيجية الإقليمية وعملية تنافسها مع القوى الاخرى ذات الوزن الإقليمي -إيران والسعودية- وتحاول ان ثبت بدورها الاكبر لضبط الامن والاستقرار وفق صياغة هي تقوم بصناعته، لتكون قادرة على ضبط انعكاساته الارتدادية.

المحور الخامس: مستقبل السيادة العراقية

التحديات والتحديات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين التي تواجه النظام الدولي عديده ومتنوعة ومختلفة في الحدة الأمر الذي يتطلب دولا قوية القوة والقدرة لمواجهة تلك التحديات والتحديات؛ لإثبات ذاتها في البيئة الاستراتيجية الدولية والا فان وجود الدولة يكون موضع شك، وتتحول الى دول ضعيفة فاشلة ومهددة للأمن الإقليمي والدولي، وهذا الفشل يبرر التدخل الإقليمي والدولي،

ويخرق السيادة الوطنية، ويفقد ركنًا رئيسًا في وجود الدولة؛ لذلك فإن القوى الدولية والإقليمية عندما تملك مفردات القوة ولديها الرغبة والقدرة في توظيف تلك القوة فإنها تشبه الكائن الحي في التمدد والتوسع والتحرك باتجاه المناطق الرخوة المنخفضة جيواستراتيجيًا وجيوسياسيًا لضمان عدم تهديد مصالحها من قبل الاطراف الاخرى المتنافسة في البيئتين الإقليمية والدولية.

وهناك معايير للدولة يمكن عبرها الحكم على الدولة في النظام الدولي بانها دول فاشلة أو دول قوية وهذه المعايير هي: أولاً: إن تكون مسؤولة عن تحقيق أمنها الداخلي وبقائها السيادي من التدخلات الخارجية، ثانياً: لايتحقق الأمن إلا عبر

نشأة الدولة العراقية نشأة غير طبيعية على الطريقة الغربية في عشرينيات القرن العشرين

مؤسسات الدولة القوية، ثالثاً: قوة الدولة تجمع ما بين القانون وحكم الشعب، أي ما بين الشرعية والمشروعية⁽⁵⁴⁾.

نشأة الدولة العراقية نشأة غير طبيعية على الطريقة الغربية في عشرينيات القرن العشرين عبر اقتطاع اجزاء من الامبراطورية العثمانية الخاسرة في الحرب العالمية الاولى، واقتسامها من قبل الدول المنتصرة في الحرب، الأمر الذي وضع السيادة العراقية بداية طريق الأزمات والمحن، وما سببته تلك الأزمات من اضعاف للدولة؛ نتيجة السياسات التي اتبعتها النظم السياسية التي توالى حكم العراق منذ التأسيس ولحد يومنا هذا.

ويشير ميكافيلي في كتابه الأمير بالقول: «ربما توزع المناصب ولكن لا يمكن تقسيم السيادة»، فثمة مسافة بين السيادة والوطن، فلا وطن دون سيادة ولا سيادة دون وطن أي السيادة شمولية، بمعنى ان السيادة الوطنية تعني ان هناك قانون واحد يحكم المجتمع والدولة، ولا يسمح لسيادات متعددة ان تفرض وجودها؛ لان ذلك يتناقض مع هبة

ربما توزع المناصب ولكن لا يمكن تقسيم السيادة

الدولة، اذ اسهمت القوى السياسية العراقية الى الانتقاص من سيادة الدولة العراقية، الأمر الذي أدى بالعراق دولة ذات سيادات متعددة للظروف الآتية⁽⁵⁵⁾:

1. نرى أن هناك من جاءوا مع الاحتلال أسسوا لمواقعهم داخل الدولة، ثم تحولوا بالضد من وجود الدولة العراقية عبر سياسة المحاور.
2. نرى نقاش أو جدل يدور حول انتشار القوات العسكرية والأمنية على الحدود والمنافذ الوطنية.
3. عندما يتم تأسيس قوات عسكرية متعددة تابعة لأحزاب سياسية موازية للقوات الامنية داخل الدولة.
4. عندما يكون هناك خطاب حكومي متعدد المواقف اتجاه قضية واحدة.
5. عندما لا يتخلى الفرد عن حقوقه لصالح المجتمع تنشأ سيادة الفرد، وستكون

(54) سميرة شرايطية، اثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدولة الفاشلة: دراسة عبر اقليمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018، ص27.

(55) علاء الخطيب، فوضى السيادة الوطنية، موقع اخبار شفق، 2021/6/21، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://shafaq.com> احمد عدنان الميالي، ازمة السيادة في العراق، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2021/3/26، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://www.>

net.mcsr طورهان المفتي، مستقبل المكونات في ظل السيادة العراقية، المجلس الاستشاري العراق، 2020/9/5، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<http://iac-iraq.com>

هناك سيادة الافراد هي الطاغية على سيادة المجتمع.
6. عندما تتمسك مجموعة ما بحقوقها دون النظر لحقوق المجموعات الأخرى تنشأ سيادة المجموعة، وتضمحل سيادة الشعب، التي هي سيادة الوطن.
7. عدم استقرار المكونات في العراق، وعدم الشعور بالأمان، ووجود ترحيب دولي لهم في الهجرة، وتوظيف ذلك استراتيجياً من قبل أطراف تسهم في تقويض السيادة العراقية، يزيد من عدم استقرار المكونات في مناطقهم ما ينبئ بأن العراق امام استمرار تعرض سيادته للاختراق؛ نتيجة استخدام هذه الورقة ضد البلاد وسيادته واقتصاده.

تزايد التنافس والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة له انعكاسات على السيادة العراقية

8. سياسة المحاور المتشكلة في المنطقة توفر بيئة مناسبة للتأثير على خيارات القوى السياسية العراقية سواء أكانت الأمنية أم الانتخابية أم الاقتصادية عبر تشكيل الحكومة وأداءها الإنجازي، والتقارب والتنافر مع هذه المحاور وتحقيق مصالحها.
9. تزايد التنافس والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة له انعكاسات على السيادة العراقية فكل نوايا وتوجهات الدول الإقليمية والدولية تتمركز حول الاستثمار في الملف السياسي العراقي عبر بوابة الانتخابات والاحتجاجات ومكافحة التنظيمات الارهابية.

والعراق سيظل يعاني من السيادة المفقودة؛ كونه من الدول الضعيفة والفاشلة وفق المعايير الدولية، وموقع استراتيجي متميز، وقوى داخلية متنازعة، وارتباطات خارجية متنوعة، وسلاح منفلت، وخلايا ارهابية تنشط بين الحين والآخر، وبيئة اقليمية مضطربة، كل هذه المحفزات جعلت القوى الإقليمية والدولية ستستعي بصورة مستمرة للانقضاض على العراق للسيطرة عليه ولحفظ مصالحهم القومية،

فالادعاء بتحقيق السيادة العراقية بإخراج القوات الاجنبية منه فقط يحقق سيادة العراق هذا وهم كبير

وجعله محوراً تابعا لإحدى القوى الإقليمية والدولية على حساب القوى الأخرى، فالادعاء بتحقيق السيادة العراقية بإخراج القوات الاجنبية منه فقط يحقق سيادة العراق هذا وهم كبير، لذلك لا بد من تحقيق المصالح الوطنية العليا التي تعلق على المصالح الفرعية، والعمل وفق التحوط الاستراتيجي لاستخلاص مزايا هذه الاستراتيجية لنشئ من الضعف قوة للدولة العراقية، ونسير باتجاه تحقيق الهيبة العراقية مستقبلاً.

ولا بد من إعادة النظر بكل ما حدث في العراق منذ عام 2003 والى يومنا هذا عبر إعادة رسم مسار العملية السياسية بهياكلها ومؤسساتها وجعل المعيار الرئيس الذي تقوم عليه هي الديمقراطية الحقيقية وليس ديمقراطية التوافقية الحزبية، وجعل المواطنة والهوية الوطنية العراقية هي معيار التفضيل الوطني، فضلاً عن تغليب

المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية والإقليمية.

الخاتمة

السيادة اليوم هي ليست السيادة التي ظهرت مع ظهور الدولة القومية الحديثة بموجب معاهدة ويستفاليا عام 1648؛ لكون الدول آنذاك لم تتعرض لانكشاف استراتيجي، وانتشار القوة بين القوى الإقليمية والدولية في وقتنا المعاصر؛ نتيجة التطورات التكنولوجية والعلمية التي شهدتها البيئة الاستراتيجية العالمية، فعلى النظر الى السيادة اذا اردنا أن نحققها ان ننظر اليها بعمق استراتيجي شمولي، وتوصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:

1. السيادة مفهوم مرن اختلف عن المفهوم الجامد الذي عرفته الدول القومية الحديثة عام 1648 ولغاية تفكك الاتحاد السوفيتي.
2. ان السيادة مفهوم شمولي لايتجزأ، وعليه فان التفكير بتحقيق السيادة لا بد من اطار عام وشامل، وهو ليس فقط اخراج القوات الاجنبية من اراضي الدولة.
3. السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ابرز ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة لكن مع ذلك تم اختراق هذا البند بحجة حماية حقوق الإنسان بل ويصل الأمر الى انتهاك حقوق الإنسان وحرياته من قبل هذه المنظومة العالمية بحجة معاقبة النظام السياسي ليصل بالشعب مرحلة الانقلاب على النظام السياسي الحاكم المضر بالنظام الإقليمي والدولي.
4. العراق ضمن البيئة الإقليمية والدولية منطقة صدام استراتيجي بين القوى الفاعلة الإقليمية والعالمية، ومن ثم فإن سيادته تكون وفق مصالح هذه القوى الفاعلة.
5. تفكك القوى السياسية الحاكمة وارتباطها اقليمياً أو دولياً جعل من السيادة التي تريدها هذه القوى السياسية محل شك من قبل القوى السياسية المضادة.
6. قيام العراق بتصفير أوراق الضغط التي يملكها اتجاه القوى الإقليمية وفق مبدأ حسن النية بعد عملية التغيير لعام 2003 جعله موضع انتهاك للسيادة من قبل تلك القوى الساعية لتحقيق توازن استراتيجي في اراضيه على حساب سيادته.